

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي



دور الحماية الاجتماعية في الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد
**The Role of Social Protection In Reducing Multidimensional
Children Poverty**

إعداد
ياسر محمد عبدالسلام محمد

إشراف
أ.د/ عزة عمر حسن الفندري
أستاذ متفرغ بمركز التخطيط الإجتماعي والثقافي

لاستكمال متطلبات
الحصول علي درجة الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

(2020م)

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة المحتويات.....	ب
قائمة الاشكال.....	ز
أولاً: الإطار المنهجي	١٢-٢
١/١ مقدمة البحث.....	٢
٢/١ مشكلة البحث.....	٣
٣/١ تساؤلات البحث.....	٤
٤/١ أهداف البحث.....	٤
٥/١ أهمية البحث.....	٤
٦/١ حدود البحث.....	٥
٧/١ مصطلحات البحث.....	٥
٨/١ الدراسات السابقة العربية.....	٦
٩/١ الدراسات السابقة الإنجليزية.....	١٢
١٠/١ التعليق علي الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية.....	١٢
ثانياً: الدراسة التطبيقية	٢٩-١٣
١/٢ منهج تحليل المضمون.....	١٣
٢/٢ جمع البيانات وتحليلها.....	١٣
٣/٢ عرض ومناقشة نتائج تحليل المضمون.....	١٣
ثالثاً : نتائج وتوصيات الدراسة	٣١-٣٠
١/٢ نتائج الدراسة.....	٣٠
٢/٢ توصيات ومقترحات الدراسة.....	٣١
قائمة المراجع	٣٣
أولاً - المراجع العربية.....	٣٣
ثانياً - المراجع الاجنبية.....	٣٤
قائمة الأشكال	
شكل رقم (١) مقارنة الإنفاق على الدعم والمنح والحماية الاجتماعية.....	٢٠
شكل رقم (٢) نسبة الفقراء وفقاً للمحافظات ٢٠١٧ / ٢٠١٨.....	٢٩
قائمة الملحقات	
ملحق رقم (١) إطار مقابلة شخصية مع السيدة الدكتورة /وزيرة التضامن الاجتماعي.....	٣٥

ملخص

استهدف هذا البحث التعرف على كل من واقع الحماية الاجتماعية ، الفقر المتعدد للأطفال، ودور الحماية الاجتماعية في فقر الأطفال متعدد الأبعاد داخل جمهورية مصر العربية ، باستخدام منهج تحليل المضمون، وتجميع البيانات وتحليلها لتقارير الفقر، وخطة وزارة التضامن واستراتيجيتها، والتقارير الإقليمية والدولية، ونتائج بحث الدخل والإنفاق (٢٠١٧-٢٠١٨)، وكانت أهم النتائج، أنواع الحماية الاجتماعية هي: المساعدات الاجتماعية، التأمين الاجتماعي، تدخلات سوق العمل، تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، وأبعاد الفقر المتعدد هي سوء الأحوال المعيشية في المسكن والصحة والغذاء والتعليم، وجاءت أهم توصيات الدراسة، الدمج بين جميع برامج الصحة والتغذية للأطفال في جميع الوزارات المعنية، وزيادة المخصصات المالية لها، العمل على نشر البرامج التوعوية والحد من دفع الأطفال إلى أسواق العمل، والتوعية بأماكن المساعدات التي تقدمها الدولة وكيفية الوصول إليها والحصول على تلك المساعدات، وجاءت أهم المقترحات، العمل على سد الاحتياجات من الموارد البشرية في مجال التعليم والصحة وأن تكون مؤسسات الخدمة قريبة من المجتمع حتي تمنع التسرب من التعليم وانتشار الجهل والحرمان من الخدمات الصحية الأساسية وتقضى الأمراض.

الكلمات المفتاحية : الحماية الاجتماعية، الفقر، الفقر متعدد الأبعاد للأطفال.

Abstract

This research aimed to identify both the reality of social protection, multidimensional poverty for children, and the role of social protection in multidimensional child poverty within the Arab Republic of Egypt, using the content analysis approach, data collection and analysis of poverty reports, the Ministry of Solidarity's plan and strategy, regional and international reports, and Results Searching Income and Spending (2017-2018), and the most important results were the types of social protection are social assistance, social insurance, labor market interventions, poverty indicators decrease as the level of education rises, and the dimensions of multiple poverty are poor living conditions in housing, health, food, and education ,and the most important recommendations of the study came, integration Among all health and nutrition programs for children in all the ministries concerned ,and increasing Financial allocations for them, working to spread awareness programs and limit the payment of children to labor markets, and awareness of the places of assistance provided by the state and how to access them and obtain that assistance, and the most important proposals came, working to meet the needs of human resources in the field of education and health and that service institutions be Closeness to society to prevent school dropouts, widespread ignorance, denial of basic health services and disease outbreaks

Key words: social protection, poverty, multidimensional poverty for children

أولاً: الإطار المنهجي:

١/١ مقدمة الدراسة:

أصبحت الحماية الاجتماعية تمثل قمة جدول أعمال التنمية لجميع دول العالم وتأكيداً على أهمية أن الاستثمار في الإنسان هو أقصر طريق لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، كما يوجد إجماع الآن أن المساعدة للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في التعامل مع المخاطر المتنوعة من العوامل المهمة للحد من الفقر المتسارع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما استهدفت الأجندة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ القضاء على الفقر والجوع وتحسين مستويات التعليم والصحة وتحقيق المساواة ورفع مستوى معيشة الأجيال الحالية والقادمة.

وتشير الحماية الاجتماعية إلى مجموعة من السياسات لمساعدة النساء والرجال والأطفال على الوصول إلى أو الحفاظ على مستوى معيشي لائق وصحة جيدة طوال حياتهم، وهناك اتجاه مطرد للحماية الاجتماعية نحو إدارة المخاطر الاجتماعية بهدف تقليل الضعف الاقتصادي للأسر من خلال الأدوات المناسبة ومساعدتها على استتباب أنماط الاستهلاك، دون اضطرار الأسر الفقيرة للجوء لاستراتيجيات غير منتجة (مثل إبعاد الأطفال عن المدارس، وتأخير الرعاية الصحية، وبيع الممتلكات، وما إلى ذلك) وبرامج الحماية الاجتماعية لا يقتصر دورها على المساعدة في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال منع الأفراد وأسرهم من السقوط في الفقر أو البقاء فيه، بل تساهم أيضاً في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يجعل للحماية الاجتماعية دور أصيل في تعزيز التماسك والسلم الاجتماعي. (استراتيجية الحماية الاجتماعية، وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٩، ص ١٥).

ويقدر عدد الأطفال المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر أو قريبين منه في ٢٠١٧/٢٠١٨ بحوالي ١٠ مليون طفلاً، أي أن ٦٤٪ من أطفال مصر يواجهون وأسرهم عوائق مالية مما يؤثر بشكل مباشر على فرصهم في الحصول على خدمات اجتماعية جيدة، وإن عيش هؤلاء الأطفال في فقر متعدد الأبعاد يضعهم في صراع مرير للوصول إلى إمكاناتهم الكاملة، ويُفوّض كرامتهم وثقتهم وبالتالي مستقبلهم، حيث تمتد عواقب مشاكل تلك المرحلة إلى باقي مراحل حياتهم، ولا يقتصر التأثير المدمر لهذا الأمر على الأطفال فقط ولكن يمتد ليشمل المجتمعات التي ينتمون إليها، بل والاقتصاد ككل. (نشرة التنمية الاجتماعية، الأمم المتحدة، مج ٥، ٢٠٢٤، ص ٢٣)

لذا تعد حماية الأطفال على رأس أولويات إستراتيجية الحماية الاجتماعية لأنها استثمار يضمن الحصول على عمالة أكثر صحة وأعلى تأهيلاً في المستقبل تشارك بفعالية في بناء مجتمعاتها ودفع الاقتصاد إلى مراحل أكثر تقدماً وازدهاراً، وجوهر هذا النوع من الحماية الاجتماعية الذي يراعي الأطفال هو حماية للأطفال وأسره من الضعف الاقتصادي. (إستراتيجية الحماية الاجتماعية ، وزارة التضامن الاجتماعي ، ٢٠١٩، ص ٣٥)

من هنا جاء **هدف** البحث بضرورة تصميم ورسم سياسات للحماية الاجتماعية للحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد وتحقيق التنمية المستدامة لهم .

٢/١ مشكلة الدراسة:

قام الباحث بالاطلاع على بعض التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، (تقرير بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٧/٢٠١٨)، التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في مصر الصادر ديسمبر (٢٠١٩)، خطة وزارة التضامن (٢٠١٨ / ٢٠١٩) والاطلاع على تقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة الصادر عن (يونسيف مصر ٢٠١٣) ، والتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن الأمم المتحدة (الإسكوا ٢٠١٨)، وتقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر الصادر (٢٠١٧)، والاطلاع على إستراتيجية الحماية الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي لسنة (٢٠١٩)، واجري الباحث مقابلة مع وزيرة التضامن الاجتماعي (مرفق ١) بهدف التعرف على :

- مدى إنتشار فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر .
- سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة لحماية الأطفال من الفقر متعدد الأبعاد .

وكانت النتائج كالتالى:

- إنتشار فقر الأطفال متعدد الأبعاد بنسبة تصل إلى ٦٤٪ من أطفال مصر .
- ضعف سياسات الحماية الاجتماعية الموجهة للتصدي والحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد.
- تفتت البرامج المختلفة: مما يضعف جهود الحماية الاجتماعية، وعدم فعاليتها بشكل كامل في الوصول لأهدافها.
- التغطية المنخفضة لبرامج التأمين الاجتماعي، وضعف الاشتراكات التأمينية وعدم الاستثمار الكافي لأموال التأمينات مما يضعف العوائد ويُقلل من قيمة المعاشات لمستحقيها ويهدد استدامتها المالية.

- ضعف فرص العمل المتاحة ومحدودية نجاح المشروعات الصغيرة وبصفة خاصة في الريف في ظل
الإمكانيات البشرية والتكنولوجية المتواضعة وضعف الخدمات غير المالية ومحدودية منافذ الأسواق.
- محدودة قدرات ومهارات الأجهزة الوظيفية وبصفة خاصة على المستوى المحلي.
- ضعف تغطية برامج التحويلات النقدية، وانخفاض مستوى المدفوعات الشهرية، مما يقلل من
فعاليتها في الوصول لأهدافها بشكل كامل.

و بناءً على ما سبق تمكن الباحث من تحديد مشكلة البحث و التي تمثلت فى ضرورة التعرف على واقع
الحماية الاجتماعية ، وواقع فقر الأطفال متعدد الأبعاد للأطفال داخل جمهورية مصر العربية ، وتكون لديه
الدافع إلى إجراء البحث الحالي بطريقة علمية نحو التغلب على تلك المشكلات وتقديم مقترحات قد تسهم في
تفعيل دور الحماية الاجتماعية في الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد و تحقيق التنمية المستدامة لهم.

٣/١ أهداف البحث:

- التعرف علي واقع الحماية الاجتماعية داخل جمهورية مصر العربية.
- التعرف علي واقع الفقر المتعدد للأطفال بجمهورية مصر العربية.
- تقديم مقترحات لتفعيل دور الحماية الاجتماعية في كبح وتخفيف فقر الأطفال متعدد الأبعاد.

٤/١ تساؤلات البحث :

- ما واقع الحماية الاجتماعية داخل جمهورية مصر العربية ؟
- ما واقع الفقر المتعدد للأطفال بجمهورية مصر العربية؟
- كيف يمكن تفعيل دور الحماية الاجتماعية في مواجهة فقر الأطفال متعدد الأبعاد؟

٥/١ أهمية الدراسة:

١/٥/١ الأهمية العلمية :

تقديم مساهمة علمية للمكتبة العربية في مجال الحماية الاجتماعية والفقر متعدد الأبعاد للأطفال من خلال الاهتمام بتطبيق سياسات الحماية الاجتماعية بالإدارات والوحدات المختلفة بوزارة التضامن الاجتماعي، ولكل الباحثين والمعنيين بتلك المشكلة الاجتماعية ليس في مصر فقط بل في كل الدول التي تعاني من هذه المشكلة.

٢/٥/١ الأهمية العملية :

- المساهمة في وضع سياسات تساهم في الحد من مشكلة الفقر بصفة عامة ، وفقر الأطفال متعدد الأبعاد بصفة خاصة وتحقيق التنمية المستدامة
- تحسين ممارسات العاملين التابعين لقطاع الحماية بوزارة التضامن الاجتماعي في تطبيق سياسات الحماية الاجتماعية بكفاءة وفاعلية.

٣/٥/١ الأهمية القومية:

المساهمة في تقديم مقترحات قد تساعد في الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد.

٦/١ حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

قطاع الحماية الاجتماعية بوزارة التضامن بجمهورية مصر العربية.

الحدود الزمانية:

تطبيق البحث من خلال تحليل مضمون بعض التقارير في الفترة من العام (٢٠١٣ / ٢٠١٩ م).

الحدود الموضوعية:

دور الحماية الاجتماعية في الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد.

٧/١ مصطلحات الدراسة:

وتنطلق مصطلحات الدراسة التي تمثل موضوع الدراسة من خلال المفاهيم التالية :

- الحماية الاجتماعية - **Social Protection** ، عرفها (World Bank, 2001) هي سياسات

وبرامج تهدف إلى الحد من الفقر والضعف في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتنوعة،

مثل البطالة والمرض والعجز والشيخوخة والاستبعاد، من خلال تقليل تعرض الأفراد للمخاطر، وتعزيز

قدرتهم على إدارة المخاطر، وزيادة فعالية أسواق العمل.

- وعرفتها (UNRISD, 2010) هي مجموعة السياسات التي تساعد أفراد مجتمع ما على الوصول إلى أو الحفاظ علي مستوى معيشي لائق وصحة جيدة على مدار المراحل المختلفة من حياتهم.
 - الفقر – Poverty ، عرف بمؤتمر (الإسكوا، ٢٠١٧) بأنها تصنف الأسرة المعيشية كأُسرة فقيرة إذا كان مستوى حرمانها يساوي أو يزيد عن ثلث أقصى حرمان ممكن في المستوى الثاني الأقل حدة من مؤشرات الحرمان، وعندما تصنف الأسرة المعيشية، كأُسرة فقيرة، يدرج أفرادها كافة تحت هذا التصنيف.
 - فقر الأطفال متعدد الأبعاد – Multidimensional Child Poverty / وقد عرفه (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠١١) بأنه فقر الأحوال المعيشية من الصحة والغذاء والسكن والتعليم.
 - وعرفه (World Bank, 2011) على أنه عدم القدرة على التمتع بحقوق أساسية والحصول علي الحد الأدنى من (التعليم، والصحة ، والسكن، الغذاء، الكساء) وحريات جوهرية.
- ونستخلص من كل التعريفات السابقة بان تعريف البنك الدولي هو التعريف الذي ستنتقل منه الدراسة لأنه أنسب التعريفات للفقر متعدد الابعاد ، وهو التعريف الذي تتبناه وزارة التضامن الاجتماعي .

٨/١ الدراسات السابقة العربية:

١/٨/١ دراسات تناولت متغير الحماية الاجتماعية:

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١	الطائي (٢٠٠٨)	واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، إمكانية تطويرها.	وصفي	التعرف علي دور الحماية الاجتماعية بين الحضر والريف في العراق	أن هناك أفضلية لتوزيع الأسر في الحضر من دون الريف، وانخفاض دور شبكة الحماية زاد بسبب حالات التلاعب والغش ، ومن ثم انخفاض إستهداف الأسر المقصودة وعدم تغطية الحد الأدنى للأسر المستحقة لإعانة شبكة الحماية الاجتماعية .

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
٢	الوزان (٢٠٠٨)	شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية ومقترحات للتطوير.	الاستقراي	صياغة برنامج للحماية الاجتماعية في العراق كآلية لتخفيض كلف التحول نحو اقتصاد السوق.	تتويج مصادر التمويل، تصميم قاعدة بيانات ومعلومات شاملة عن الفئات المشمولة، إعادة النظر في احتساب خط الفقر في العراق، برامج الحماية الاجتماعية يجب أن تشمل القروض الصغيرة لمشروع الأسر المنتجة، التأمين الصحي، رعاية الطفولة المبكرة، توفير سكن كريم.
٣	العبيدي (٢٠٠٩)	التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي	وصفي تحليلي	التعرف علي نتائج التحليل السوسيولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي	الاجتماعية ونسق الحماية الاجتماعية من منظور التنمية البشرية والاتجاه الذي يفسر مفهوم الحماية الاجتماعية في ضوء علاقته بقضايا الأمن الإقتصادي.
٤	مقداد (٢٠١٦)	وجهات نظر الأسر الفقيرة بقطاع غزة في التحويلات النقدية المقدمة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية	الوصفي التحليلي	التعرف علي تاريخ برامج الحماية الاجتماعية التي تديرها الشؤون الاجتماعية، استطلاع آراء عينة من الأسر الفقيرة المستفيدة من برامج التحويلات النقدية	وجود علاقة عكسية بين الفقر والمستوي التعليمي لرب الأسرة، وعلاقة طردية بين الفقر وتعطل رب الأسرة عن العمل.
٥	عبد الله (٢٠١٧)	الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة	وصفي	توفير بيانات أولية تساعد على تقييم نظام الحماية الاجتماعية للأطفال في	أن الأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة هم أطفال بلا حماية اجتماعية ، تراجع المعرفة القانونية عند الأسر والأطفال بالجوانب الحقوقية ، وجود تصور سلبي نحو

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
				المناطق الحضرية الفقيرة.	الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية من أجل حماية الأطفال ، فلا هم يعرفونها ، ولا هي متاحة ، ولا سهل الوصول إليها .
٦	الدالي (٢٠١٨)	دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة	المسح الاجتماعي	تحديد درجة معرفة عينة الدراسة من أرباب الأسر ببرامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة ، ودرجة استقاداتهم منها، ورضاهم عنها، ومعوقات استقاداتهم منها ، ودور هذه البرامج في إشباع حاجات الأسر الفقيرة .	النتائج ما يزيد عن نصف المبحوثين (٥١,٣٪) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٢٨,٧٪) معرفتهم منخفضة ببرامج الحماية الاجتماعية الأهلية، ما يقرب من ربع المبحوثين (٢٤٪) استقاداتهم مرتفعة ببرامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما (٦,٧٪) استقاداتهم مرتفعة من برامج الحماية الاجتماعية الأهلية، ما يزيد عن نصف المبحوثين ٥٣,٣٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الحكومية، بينما ٧٪ رضاهم منخفض عن برامج الحماية الاجتماعية الأهلية.
٧	خولة (٢٠١٩)	سياسة الحماية الاجتماعية في الجزائر .	وصفي	التعرف على دور برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر .	برامج الحماية الاجتماعية تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين لكنها غير كافية تماماً، إعادة النظر في آليات الحماية الاجتماعية، صناديق الضمان الاجتماعي والمؤسسات المسيرة لبرامج النشاط الاجتماعي .

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
٨	عبد الرحمن (٢٠١٩)	دور برامج الحماية الاجتماعية في تنمية الحياة المعيشية لدى المستفيدين	شبه تجريبي	تحديد مدى دور برامج الحماية الاجتماعية وتنمية الحياة المعيشية والدعم النقدي للأسر الفقيرة والتي لديها أطفال يتعلمون في مراحل التعليم المختلفة	التوصل لتصور مقترح من منظور الخدمة الاجتماعية لزيادة فاعلية برامج الحماية الاجتماعية وتنمية الحياة المعيشية
٩	حمود (٢٠١٩)	أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٧	الوصفي التحليلي	تحليل وتقدير اثر المبالغ المرسدة لبرامج شبكة الحماية الاجتماعية، التعرف علي مدى فاعلية تلك البرامج وتقديرها المباشر من ظاهرة البطالة والفقر	جميع المبالغ المرسدة لبرامج الحماية الاجتماعية لم يكن لها دور كبير من الحد من ظاهرة البطالة والفقر، ولم تذهب تلك المبالغ إلي مستحقيها بسبب الفساد المالي

٢/١/٨ دراسات تناولت متغير الفقر:

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١٠	الاسكندراني (٢٠٠٥)	الفقر وعمالة الأطفال	وصفي	التعرف على نوع العلاقة بين الفقر وعمالة الأطفال	وهناك علاقة بين التسرب من التعليم وسوق عمل الأطفال ، ومن جهل الأسرة وعمالة الأطفال ، وزيادة أفراد الأسرة وعمالة الأطفال.

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١١	المهدى (٢٠١٠)	دراسة فقر الأطفال والتفاوت فى مستوى معيشتهم فى مصر	الوصفي التحليلي	التعرف على كل من الفقر والطفولة فى آن واحد والعلاقة بينهم.	الفقر الناتج عن تدني الدخل ليس مرادفا للحرمان، وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية في أنه رغم تحقيق نجاح جوهري في العديد من المجالات، بما في ذلك الإصلاح التشريعي، فإن ملايين الأطفال المصريين مازالوا تحت وطأة الفقر في الوقت الراهن ، ويواجهون احتمال توريث هذا الحرمان لأبنائهم، حيث لم تكن الإصلاحات الاقتصادية والسياسات والبرامج الاجتماعية التي نفذت مؤخرا في صالح الأطفال بشكل كاف.
١٢	سامي (٢٠١١)	فى سبيل مواجهة تزايد معدلات الفقر والبطالة.	تحليل مضمون	التعرف على سبل مواجهة تزايد معدلات الفقر والبطالة.	تساهم حجم التجارة العالمية بنسبة ٨٠٪ فى زيادة الإصلاح الاقتصادي وكذلك تقليل معدلات البطالة وتقليل نسبة الفقر ، وأوضحت الدراسة أن زيادة نسبة إنتشار الاضطرابات النفسية بأنواعها وبخاصة الإدمان من تداعيات البطالة ثم الفقر .
١٣	مسعود (٢٠١٢)	تأثير الفقر على إنتشار سوء التغذية فى الأطفال اليمنيين.	وصفي تحليلي	التعرف علي تأثير الفقر على معدل حدوث سوء التغذية عند الأطفال باليمن بمعرفة جنس وإقامته	أن كل من التقزم وانخفاض الوزن يرتبطان معنوياً بحالة الفقر والجنس ومكان الإقامة.

م	دراسة	عنوان الدراسة	منهج الدراسة	أهداف الدراسة	نتائج الدراسة
١٤	عبد الحسين (٢٠١٢)	تأثير الفقر على الأوضاع الاجتماعية	المنهج الوصفي	التعرف على تأثير الفقر على الأوضاع الأسرية والمدرسية والصحية	هناك علاقة بين فقر الأسرة وشعور الأطفال بأنهم مهمشون ولم يأخذوا نصيبهم في الحياة بشكل عادل ، وبين أن هناك علاقة بين فقر الأسرة والعنف الموجه ضد الأطفال .
١٥	دراسة النشوي (٢٠١٩)	شبكة الأمان الاجتماعي كآلية للحد من الفقر وتحسين نوعية حياة الفقراء بقطاع غزة ،	وصفي تحليلي	التعرف علي محاور شبكة الأمان الاجتماعي للحد من الفقر بقطاع غزة.	تصور مقترح لآليات الحماية الاجتماعية للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة بقطاع غزة

٩/١ الدراسات السابقة الأجنبية :

16- Ellaithy (2001) بعنوان :

" - Evaluating the Social Fund for Development Programs to Alleviate Poverty" وهدفت الدراسة إلي التعرف علي السياسات الاجتماعية في مواجهه الفقر ، وعناصر الحماية الاجتماعية ، و آلياتها، باستخدام المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج عدم وجود آلية للقروض الصغيرة التي تساعد على التمكين الاقتصادي للفقراء من خلال منحهم قروض صغيرة بدون فوائد، تمكنهم من تحسين نوعية الحياة، يجب اعادة النظر في قيمة المعاش الاستثنائي للفقراء، المساعدات الاجتماعية التي يقدمها الصندوق ذات قيمة ضعيفة لا تقوي علي مكافحة الفقر .

17- Land (2009) بعنوان

"social protection and the informal economy N.Y" - هدفت الدراسة إلي التعرف علي واقع الحماية الاجتماعية في الاقتصاد الغير رسمي في نيويورك، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي،

وكانت أهم النتائج هي يجب النظر إلى شبكات الحماية الاجتماعية علي إنها استثمار تنموي وليس عبئاً على الدولة وأن من أهم عوامل الحماية الاجتماعية المؤثرة في الاقتصاد هي ممارسة الحريات.

١٠/١ التعليق علي الدراسات السابقة:

باستعراض الدراسات السابقة نجد أنه قد تحدثت بعض الدراسات في معرفة معنى الحماية الاجتماعية ومعوقات تطبيق وأساليب برامج الحماية، والعوامل المؤثرة فيها، كما ركزت بعض الدراسات على أهمية برامج الحماية ، وتمحورت بعض الدراسات حول تحديد الجوانب والعوامل المهمة لأسباب الفقر والفقر المتعدد للأطفال.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يلي:

- قد أفادت الدراسات السابقة إلى أهمية استخدام برامج الحماية لما كان لها الأثر الأكبر في الحد من ظاهرة الفقر .
 - كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إعداد أهداف الدراسة وأهميتها والمناهج المستخدمة في تطبيقها كما أفادت الدراسات السابقة الدراسة الحالية في صياغة الأسئلة البحثية.
 - كما أنه برغم الإسهامات القيمة التي أضافتها البحوث والدراسات السابقة إلى التراث الأدبي في مجال الحماية الاجتماعية إلا أنه ما زال هناك خلاف بين الباحثين حول المتغيرات التي تعكس مدى ممارسة المنظمات العاملة في مجال الحماية من الفقر بصفة عامة والفقر المتعدد الأبعاد بصفة خاصة .
- وقام الباحث بتحديد الفجوة البحثية قيد الدراسة من خلال الاطلاع علي أهداف الدراسات السابقة ونتائجها حيث لم تتناول الدراسات السابقة نوعية برامج الحماية وتأثيرها علي الحد من الفقر بصفة عامة والفقر متعدد الأبعاد للأطفال بصفة خاصة، بالإضافة الى حداثة الفترة التي يقوم الباحث فيها بدراسة تلك المشكلة حيث ظهرت متغيرات جديدة فى السياسات الاقتصادية المصرية، ومنها اجراءات الاصلاح الاقتصادي التي تركت اثارا منها زيادة معدلات الفقر عموماً، وبالتالي ستؤثر تأثيراً مباشراً على شبكات الحماية الاجتماعية (زيادة اعداد المحتاجين لتلك الحماية).**

ثانياً :الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى إلقاء الضوء على الإجراءات المنهجية المتبعة في الحصول على البيانات اللازمة وفقاً لأهداف البحث، وإجابة لتساؤلاته، وذلك بتوصيف الإجراءات ، وتقنين أدواتها، والأسلوب المتبع في تحليل هذه البيانات وعرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وسوف يتناول هذا القسم من البحث ما يلي :

٢-١. منهج تحليل المضمون:

استخدم الباحث منهج تحليل المضمون نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة (أبوسليمان، ٢٠٠٥، ٤٥)، وهو يقوم على وصف وتحليل الحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو المادة موضوع البحث مع محاولة تفسير هذه الحقائق وفقاً للمعايير والأسس العلمية، وذلك لتحديد المفاهيم النظرية الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، وسوف يقوم الباحث بتحليل مضمون كلاً من محور الحماية الاجتماعية من خطة وزارة التضامن الاجتماعي لعام (٢٠١٨) / (٢٠١٩) واستراتيجيتها، والتقارير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن اليونسيف لعام (٢٠١٨)، وتقدير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر لعام (٢٠١٧) بهدف التعرف علي واقع الفقر وواقع الحماية الاجتماعية في مصر، واهم برامج الحماية الاجتماعية ونتائجها للحد من الفقر متعدد الأبعاد لدي الأطفال في مصر.

٢-٢. جمع البيانات وتحليلها:

قام الباحث بالاطلاع على التقارير الصادرة عن فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر (٢٠١٧) بوزارة التضامن الاجتماعي، والاطلاع علي إستراتيجية الحماية الاجتماعية لوزارة التضامن الاجتماعي لسنة (٢٠١٩)، والتقارير الدولية ذات الصلة، والعمل علي تجميع و تحليل البيانات الصادرة بالتقارير والاستفادة منها في المتغيرات قيد البحث للتعرف لي الوضع الراهن والأسباب والنتيجة.

٢-٣. عرض ومناقشة نتائج تحليل المضمون:

سوف يقوم الدارس بالإجابة علي التساؤل الأول :

- ما واقع الحماية الاجتماعية داخل جمهورية مصر العربية ؟

من خلال تحليل واقع الممارسات بوزارة التضامن الاجتماعي وإجراء المسح المرجعي للأدبيات والتقارير الصادرة من المنظمات الإقليمية والدولية في هذا الشأن مثل خطة وزارة التضامن الاجتماعي لعام (٢٠١٨/٢٠١٩)، واستراتيجية الحماية الاجتماعية (٢٠١٩).

ويري الباحث لكي يتمكن من الإجابة علي هذا التساؤل فإنه لابد من الإجابة علي التساؤلات الآتية :

- ما هي أنواع الحماية الاجتماعية؟
 - ما هي تدخلات الحماية الاجتماعية؟
 - ما هو تقييم أداء نظام الحماية الاجتماعية الحالي ، وحجم إنفاقها بجمهورية مصر العربية؟
- ١-٣-٢. أنواع الحماية الاجتماعية : (الدالي، ٢٠١٨ ، ٤٥)، (استراتيجية وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٩)

- تدخلات سوق العمل:

وهي السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال، وتعد هذه السياسات من التدابير التمكينية لاستخدام القدرات البشرية، كما أنها مفيدة للأغراض الوقائية والحماية على حد سواء، تشمل سياسات سوق العمل السلبية التأمين ضد البطالة، ودعم الدخل والتغييرات في تشريعات العمل بما يحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية وحماية العمل (مثل، الحد الأدنى لسن العمل، والحد الأقصى لساعات العمل، والحد الأدنى للأجور، وظروف العمل الآمنة، ومساهمات الضمان الاجتماعي، والعمل الإضافي، وعقود العمل، والعلاقات الصناعية، والحماية الخاصة المناسبة للأمهات الجدد، وأحكام مكافحة التمييز لحماية النساء والفئات الضعيفة، وتتكون معايير العمل الأساسية للإطار التشريعي للدولة من حرية تكوين الجمعيات والنقابات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية، إلغاء جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، القضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهنة، القضاء على عمل الأطفال، وينبغي التأكد من وجود الإجراءات الوقائية اللازمة لضمان امتثال شراء السلع والخدمات، والمقاولين، والمقاولين من الباطن، والاستشاريين لتشريعات العمل في البلد، وكذلك مع معايير العمل الأساسية، وعلى حين تخفف البرامج السلبية من الاحتياجات المالية للعاطلين عن العمل، إلا أنها غير مصممة لتحسين قابليتهم للتوظيف، ومن هنا تأتي أهمية سياسات سوق العمل النشطة، تعمل سياسات سوق العمل النشطة على تحقيق هدفين: الأول منهما اقتصادي، ويتمثل في الحد من مخاطر البطالة من خلال زيادة قدرة العاطلين عن العمل على إيجاد وظائف، وزيادة قدرة العاملين على كسب دخل من خلال زيادة الإنتاجية والأرباح؛ والهدف الثاني اجتماعي يتمثل في تحسين تضمين (شمول) ومشاركة العمالة

المنتجة. وتتميز هذه البرامج بقدرتها على زيادة فرص العمل ومعالجة المشاكل الاجتماعية التي غالبا ما تصاحب ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة الصناعية في الإقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ويقع تأثيرها على العمالة الأكثر ضعفا في سوق العمل (مثل عاطلين عن العمل لفترة طويلة ، والعاملين الفقراء).

- التأمين الاجتماعي:

والذي يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة وإعتلال الصحة والإعاقة والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة، مثل التأمين الصحي أو التأمين ضد البطالة، وهي برامج تعمل بشكل أساسي على الجانب الوقائي من الحماية الاجتماعية وتقوم على مساهمات منتظمة للعاملين وأصحاب العمل وتستهدف حماية المؤمن عليهم وأرباب المعاشات وذويهم، في حالة تحقق أحد المخاطر المؤمن ضدها، مثل الشيخوخة والعجز والوفاة وإصابة العمال والمرض والبطالة، في حالة عدم قدرة الفرد ذي الدخل المنخفض على تحمل تكاليف التأمين، يمكن استكمال برامج التأمين بالمساعدات الاجتماعية. وتشمل هذه البرامج:

- التأمين ضد البطالة للتعامل مع البطالة الإحتكاكية ، وأحيانا الهيكلية أيضا.
- التأمين ضد إصابات العمل لتعويض العمال عن الإصابات أو الأمراض المرتبطة بالعمل، ويجب أن تكون هذه البرامج مصحوبة ببرامج مناسبة لتعزيز السلامة والصحة المهنية.
- التأمين ضد العجز والوهن ، المرتبط عادةً بمعاشات الشيخوخة، لتغطية العجز الكامل أو الجزئي.
- التأمين الصحي لحماية العمال من الأمراض.
- تأمين الأمومة لتوفير الاستحقاقات للأمهات أثناء الحمل وخلال فترة الرضاعة بعد الولادة.
- تأمين الشيخوخة لتوفير مساندة دخلية بعد التقاعد.
- التأمين على الحياة وتأمين للباقيين على قيد الحياة (الناجين)، المرتبط عادةً بمعاش الشيخوخة لضمان تعويض المعالين عن فقدان العائل.

- المساعدات الاجتماعية:

والتي من خلالها يتم تحويل الموارد، سواء كانت نقدية أو عينية ، إلى أفراد أو أسر مستضعفة لا تملك أي وسيلة أخرى للدعم الكافي، بما في ذلك المسن والمشرّد والمعوق جسديًا أو عقليًا، وهي عبارة عن مجموعة من السياسات والأطر والأدوات التي تعمل على تحسين رفاهية الأسر الفقيرة ، وتحمي المستضعفين من التعديات ، وتغلب على العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات ، وفي النهاية تحقق التنمية البشرية والوطنية.

وتشتمل المساعدات الاجتماعية على برامج مصممة لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفًا غير المؤهلين للحصول على مدفوعات التأمينات أو المعاشات أو الذين يتلقون مبالغ غير كافية منها (أي أولئك الذين ليس لديهم وسائل أخرى للمساعدة مثل الأسر ذات العائل الوحيد أو ضحايا الكوارث الطبيعية أو الأشخاص المعاقين أو الفقراء المعدمين أو النزاعات الأهلية). ويتم تصميم برامج المساعدات الاجتماعية لتعمل في المقام الأول كتدخلات حمائية وتخفيفية للحد من الفقر مباشرة، ولكن يمكن للبرامج التي تستهدف الشباب أيضًا أن تعزز النمو والتنمية على المدى الطويل من خلال تشجيع زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

وتتكون برامج المساعدات الاجتماعية من جميع أشكال تحويل الموارد، سواء النقدية أو العينية، وسواء كانت حكومية أو غير حكومية، إلى الأشخاص المستضعفين والمحرومين. وعليه قد تشمل تدخلات المساعدات الاجتماعية ما يلي:

- خدمات الرفاهة والخدمات الاجتماعية، أو المؤسسية أو المجتمعية، لفئات السكان الأكثر ضعفًا، مثل المعاقين جسديًا أو عقليًا ، والأيتام ، ومتعاطي المخدرات.
- التحويلات النقدية أو العينية مثل قسائم الطعام والبدلات العائلي لفئات الضعيفة.
- الإعانات المؤقتة، مثل التعريفات المدعومة الخاصة ببعض الخدمات مثل الكهرباء، أو إعانات الإسكان، أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- الضمانات وفيها ينبغي إيلاء الاهتمام بالآثار السلبية المحتملة بسياسات الإصلاح الاقتصادي على المدى القصير: ففي حالات ارتفاع الأسعار و/ أو فقدان الفقراء لبعض استحقاقاتهم، يجب اتخاذ تدابير تخفيفية مناسبة لمنع، أو على الأقل تقليل التداعيات السلبية المتوقعة على حياة الفقراء

والضعفاء، كذلك، في حالة البنية التحتية ينبغي تصميمها للسماح للسكان المعوقين بالاستفادة من الاستثمارات العامة.

ويري الباحث ، أن الحماية الاجتماعية مع كل من الحرمان المطلق لأضعف الفئات وأفقرها، وكذلك مع حاجة غير الفقراء إلى الأمن في مواجهة الصدمات وأحداث دورة الحياة، أي أن برامج الحماية الاجتماعية لا يقتصر دورها على المساعدة في الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال منع الأفراد وأسرهم من السقوط في الفقر أو البقاء فيه، بل تساهم أيضاً في النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يجعل للحماية الاجتماعية دور أصيل في تعزيز التماسك والسلم الاجتماعي.

٢-٣-٢. تدخلات الحماية الاجتماعية: (حسين، ٢٠٠٥، ٣٧)، (استراتيجية وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٩)

تعتمد الحماية الاجتماعية على مجموعة من التدخلات الرامية إلى تحقيق تأثير فوري أو على الأجل الأطول على الفقر والضعف في مواجهة المخاطر المتنوعة التي يواجهها الأفراد والأسر ، وهي كالتالي:

- تدخلات وقائية :

تسعى لتجنب وقوع المخاطر وتقليل احتمالات حدوثها من خلال كفالة الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وبصفة خاصة الفئات الأكثر فقراً واحتياجاً والأولى بالرعاية وتكون مرتبطة بمخاطر دورة الحياة منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

- تدخلات تخفيفية:

تسعى للحد من تأثير المخاطر المفاجئة المستقبلية المرتبطة بحدث معين أو ظروف ما، مثل التقلبات الاقتصادية والكوارث والنكبات الطبيعية وما يتزامن معها من هزات اجتماعية.

- تدخلات تعزيزية (تمكينية) :

تعمل على دعم وتأهيل القدرات البشرية للقدرة على العمل، وعلى تحسين سير سوق العمل بحيث يتم تعظيم فرص الحصول على وظيفة، وخلق فرص عمل، وتأمين حقوق العمال.

- تدخلات تحويلية:

تسعى لتغيير أنماط السلوك المعتادة في المجتمع والتي لها تأثيرات غير مرغوب فيها على يسر عيش الأفراد والمجتمع.

٢-٤. توصيف وتقييم أداء نظام الحماية الاجتماعية الحالي بجمهورية مصر العربية:

تتمتع مصر بحماية اجتماعية راسخة في تشريعاتها الوطنية، فهناك تاريخ طويل من سياسات الحماية الاجتماعية التي تبنتها الحكومات المصرية مع اختلاف توجه النظام السياسي والاقتصادي على مدار العقود الماضية، وقد شكلت تلك السياسات إلى حد كبير الطبيعة المعقدة لنظام الحماية الاجتماعية الحالي، حيث يضم عددًا كبيرًا من البرامج التي تديرها العديد من الوزارات، ويتضمن المشهد الحالي للحماية الاجتماعية في مصر مجموعة كبيرة من برامج الحماية الاجتماعية تتراوح بين المساعدات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية، مع بعض برامج سياسات سوق العمل .

نعرض فيما يلي تحليل مضمون لما جاء بخطة وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٩) حول برامج الحماية للحد من الفقر:

٢-٤-١. مد مظلة الحماية الاجتماعية إلى ٤ مليون أسرة فقيرة وفئات أولى بالرعاية وكفالة حقوقهم الأساسية من صحة وتعليم وخدمات أساسية.

النتائج المستهدفة:

- عدد الأسر الفقيرة المستفيدين من برامج الدعم النقدي ٤ مليون.

- الزيادة في موازنة الوزارة لتمويل التحويلات النقدية ١٥٪.

- تغطية المرأة المُعيلة تحت خط الفقر بالفئة العمرية والنطاق الجغرافي ٨٠٪

٢-٤-٢. تحسين سُبل الاستهداف الجغرافي وآليات الاستحقاق والاستبعاد لكفالة حقوق الفئات الفقيرة

وترشيد موارد الدعم النقدي.

النتائج المستهدفة:

- الأسر المستفيدة من الدعم النقدي تلتزم بالرعاية التعليمية والصحية للأطفال في الفئة العمرية

(٠-١٨) سنة وبالصحة الإنجابية للأمهات كأساس لاستمرار الدعم النقدي.

- التحسن في حضور أطفال الأسر المستفيدة بالدعم النقدي في المدارس بنسبة ٨٠٪.

- الأسر المستفيدة من الدعم النقدي الذين لديهم بطاقات صحية مفعلة ومُحدثة دورياً يقدرون

بنسبة ٨٠ ٪.

- الأسر المستفيدة من الدعم النقدي تستفيد من الدعم السلعي وتحصل على بطاقة تموين

بالشراكة مع وزارة التموين وصلت نسبتهم إلى ٨٥٪.

٢-٤-٣. تلبية الاحتياجات الأساسية من سكن آمن ومياه شرب للفقراء الذين يتعرضون لظروف معيشية صعبة.

الأسر المشمولة بخدمات الحماية الاجتماعية والتي يستهدف تلبية احتياجاتها الأساسية من سكن آمن ومياه شرب ٩٥٪ مياه شرب، ٤٠٪ وصلة صرف.

٢-٤-٤. منظومة الحماية الاجتماعية مُمكّنة وتعمل بكفاءة وفعالية على المستوى المركزي والمحلي ويتم مراجعتها دورياً.

نتائج تم تفعيلها:

- شبكة ربط الكتروني للأسر المشمولة بالدعم النقدي بوزارة التضامن الاجتماعي يمكنه منظمة الدعم النقدي بالكامل بنسبة ١٠٠٪.

- ربط الكتروني بين الوزارات الشريكة في تطوير الحماية الاجتماعية، ربط قواعد بيانات وزارة التضامن بوزارتي الصحة والتعليم.

٢-٤-٥. إتاحة فرص تدريب وتشغيل إلى ١٠٠ ألف من الفئات القادرة على العمل لتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي.

النتائج المستهدفة:

- فرص زيادة الدخل التي تم توفيرها للمفوضين في برنامج "تكافل لعدد ٧٠,٠٠٠ فرد.

- الذين تم تدريبهم وتأهيلهم مهنيًا وصناعيًا عدد ٣٠,٠٠٠ فرد.

٢-٤-٦. تنفيذ برنامج "تكافل" وكرامة"

- تم إنشاء قاعدة بيانات ممكّنة للأسر الفقيرة تحتوي حالياً على بيانات ١٦ مليون مواطن

- تم ربطها ببيانات مساعدات الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية، وبطاقات التموين،

وأيضاً بالوفيات بشراكة وزارة التضامن مع وزارات التموين والصحة والتخطيط، والرقابة

الإدارية.

- تم تدريب ٢٢ ألف باحث وأخصائي اجتماعي ومشرف ومُدخل بيانات على استكمال بيانات الأسر.

- وتمنح وزارة التضامن الاجتماعي أنواعا أخرى من المساعدات النقدية، ولكنها ضيقة في

نطاق تغطيتها وفي مستوى إنفاقها، وتتضمن هذه المساعدات مساعدات الكوارث والنكبات

شريطة مواجهة خسائر في الأرواح أو الممتلكات.

٢-٥. تطور الإنفاق على الحماية الاجتماعية: (النشرة المالية الشهرية لوزارة المالية، يونيو ٢٠١٩)،

(استراتيجة وزارة التضامن الاجتماعي، ٢٠١٩).

وفقًا لأحدث البيانات المتاحة ، بلغ إجمالي ما تم إنفاقه على بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ٣٢٨.٣ مليار

جنيه مصري (بما يعادل ١٨.٧ مليار دولار أمريكي) في موازنة السنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، أي ما يمثل

٦.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٣.١٪ من إجمالي المصروفات العامة. وعلى الرغم من الزيادة المطلقة

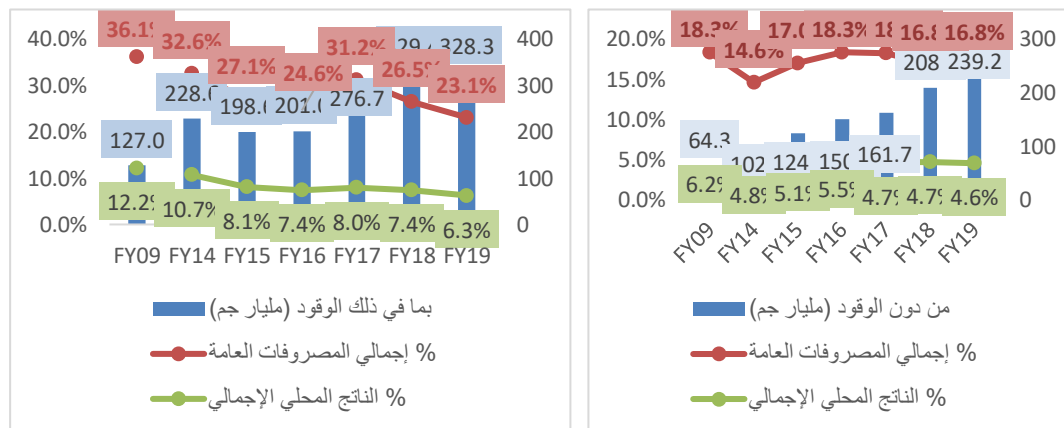
في المخصصات المالية الإسمية لهذا البند خلال العقد الماضي (من ١٢٧ مليار جم في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى

٣٢٨.٣ مليار جم في ٢٠١٨/٢٠١٩)، إلا أن هناك تراجعاً واضحاً في نسبة هذه المخصصات لكل من

إجمالي المصروفات العامة (من ٣٦.١٪ إلى ٢٣.١٪) والناتج المحلي الإجمالي (من ١٢.٢٪ إلى ٦.٣٪).

شكل رقم (١) مقارنة الإنفاق على الدعم والمنح والحماية الاجتماعية خلال ٢٠١٣/٢٠١٤ -

٢٠١٨/٢٠١٩ مع ٢٠٠٨/٢٠٠٩



المصدر: بيانات النشرة المالية الشهرية، وزارة المالية، يونيو ٢٠١٩

ولا تختلف هذه النتيجة كثيرا إذا ما تم استبعاد دعم السلع البترولية الذي شهد خطوات من الإصلاح أدت إلى انخفاضه كنسبة من الناتج المحلي (من ٦٪ في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ١.٧٪ في ٢٠١٨/٢٠١٩). فعلى الرغم من الزيادة المستمرة في القيم المطلقة لمخصصات بند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من دون دعم السلع البترولية خلال هذه الفترة (من ٦٤.٣ مليار جم إلى ١٦١.٧ مليار جم)، إلا أن هناك تراجعاً في نسبة هذه المخصصات لكل من إجمالي المصروفات العامة (من ١٨.٣٪ إلى ١٦.٨٪) والناتج المحلي الإجمالي (من ٦.٢٪ إلى ٤.٦٪) - أنظر الشكل رقم ١-ب، وعلى الرغم من أن هذا المستوى من التمويل معقول وفقاً للمعايير الدولية، وبالنسبة أيضاً لموارد ميزانية الحكومة المحدودة، إلا أنه لا يزال بعيداً عن إحداث التأثير المطلوب في تغطية الأعداد المتزايدة من الفقراء وفي توفير الحماية الاجتماعية الفعالة لقطاعات عريضة من المصريين.

كذلك، شهدت الفترة خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠١٨/٢٠١٩ تغيراً كبيراً في هيكل المصروفات على الدعم والمنح والحماية الاجتماعية. فقد ارتفع نصيب المزايا الاجتماعية في إجمالي هذه المصروفات (من ٢٢.٦٪ إلى ٢٩.٨٪) على حساب نصيب الدعم (من ٧.٤٪ إلى ٦٧.٨٪) (الشكل ١٢). كانت معظم الزيادة في المزايا الاجتماعية نتيجة زيادة الإنفاق على الأمان الاجتماعي، بما في ذلك برامج المساعدات النقدية (من أقل من ١٪ إلى ٥٪) ودعم بعض الخدمات العامة (من ٥.٨٪ إلى ١١.٩٪) والنفقات الخدمية لغير العاملين (من ٠.٥٪ إلى ٢.٢٪). وكانت الإصلاحات المتتالية في منظومة دعم أسعار الوقود وراء انخفاض نسبة إجمالي الدعم العيني إلى إجمالي الإنفاق على الدعم والمنح والحماية الاجتماعية خلال ذات الفترة (من ٦٦.١٪ إلى ٥٥.٤٪) رغم الزيادة في نصيب دعم السلع التموينية (من ١٦.٦٪ إلى ٢٧.٣٪).

وتظهر أهمية الإنفاق على الحماية الاجتماعية في تخفيض معدلات الفقر الأسري ومن ثم فقر الأطفال وتشير نتائج المحاكاة أن الدعم الغذائي حال دون زيادة الفقر بمقدار ٥.٣ نقطة مئوية في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، حيث كان متوسط ما يتم إنفاقه على الأسرة من الدعم الغذائي يقدر (٢٢٦٤) جنيهاً سنوياً، وهو ما يمثل حوالي ٥٪ من قيمة خط الفقر في ذلك العام. كذلك، ساهم برنامجا "تكافل" و"كرامة" في انتشار (٢٠٪) من المصريين من تحت خط الفقر، ولكن على الجانب الآخر، تشير العديد من الدراسات إلى أن وجود نظام أكثر كفاءة يسعى إلى معالجة مختلف المشاكل التصميمية والتنفيذية والإدارية للبرامج المطبقة حالياً كان سيساعد على تحقيق نتائج

أفضل في معدل انخفاض معدل الفقر وتقليل عمق الفقر، فإذا أضفنا لهذه النتيجة انخفاض متوسط الاستفادة التي توفرها هذه البرامج بالنسبة لخط الفقر، يصبح من السهل فهم أسباب ضعف تأثيرها على تخفيض الفقر، ويختلف الأمر بالنسبة لدعم بطاقات التموين والخبز وأنابيب البوتاجاز الذي تستفيد منه حوالي ٩٠٪ من الأسر المصرية، ويرتفع بالتالي أثرها على تخفيض الفقر.

وبذلك يكون الباحث قد أجاب علي التساؤل الأول والذي ينص على:

" ما واقع الحماية الاجتماعية داخل جمهورية مصر العربية ؟ "

٢-٦. عرض ومناقشة التساؤل الثاني والذي ينص علي : " ما واقع الفقر المتعدد الأبعاد

للأطفال بجمهورية مصر العربية" ؟

للإجابة علي هذا التساؤل سوف يعرض الباحث نتائج تحليل مضمون التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن اليونسيف لعام (٢٠١٨)، وتقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر لعام (٢٠١٧) بهدف التعرف علي واقع الفقر في جمهورية مصر العربية، تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الإنسانية العالمية القديمة والمعقدة، وقد تطوّر مفهوم الفقر بتطوّر الكثير من المفاهيم المتعلقة به وعلى وجه الخصوص مفهوم التنمية، فبعدما كان هذا الأخير يُعنى بالجانب المادي الكمي أصبح يحمل معان الشمولية والإنسانية والاستدامة، وهكذا لم يعد تعريف الفقر يعني ضعف أو عدم امتلاك حد معين من السلع والخدمات وإنما أصبح يتعلق بأبعاد أخرى ذات قيمة حياتية مثل الصحة والتعليم والحرية السياسية.

وأشار تقرير فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر لعام (٢٠١٧) الذي تم إعداده بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومنظمة يونسيف مصر إلي الاتي:

- نسبة الأطفال الذين لا يعانون من الفقر متعدد الأبعاد: لا يعاني ما يقارب ثلث الأطفال في سن

صفر-١٧ سنة من أي حرمان.

- الحرمان من بعدين أو أكثر: ٢٩.٤٪ من الأطفال (١٠.١ ملايين طفل) يعانون من الحرمان من بعدين أو أكثر، ويمثل الأطفال المحرومون من ثلاثة أبعاد أو أكثر ٨.٨٪ (٣ ملايين طفل)، في حين يمثل الأطفال المحرومون من أربعة أبعاد أو أكثر ١.٩٪ من إجمالي عدد الأطفال (٠.٦٧ مليون طفل).

- تصنيف نسبة الفقر طبقاً للفئة العمرية: يتعرض الأطفال تحت خمس سنوات لأعلى نسبة للفقر متعدد الأبعاد ٣٧.١٪، ثم تنخفض النسبة للأطفال في الفئة العمرية ٥-١١ لتصل إلى ٢٧.٢٪، وتأتي الفئة العمرية ١٢-١٧ سنة لتسجل نسبة ٢٣.٨٪.

- أعلى فجوة في كل فئة عمرية: تسجل التغذية والصحة تداخلاً كبيراً مع الأبعاد الأخرى لدى الأطفال أقل من ٥ سنوات، كما يغلب فقر التغذية والمسكن لدى الأطفال في الفئة العمرية ٥-١١ مع وجود تداخل كبير مع الحرمان من الأبعاد الأخرى. ويمثل الحرمان من التعليم نسبة عالية في الفئة العمرية ١٢-١٧.

- الأسباب الرئيسية لفقر الأطفال في مصر هي الصحة، والتغذية، وحماية الطفل.

- انتشار الفقر متعدد الأبعاد يختلف اختلافاً كبيراً باختلاف سن الطفل، والموقع الجغرافي، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال والأسر

- فقر الأطفال في المناطق الريفية أعلى في جميع الفئات العمرية مقارنة بالمناطق الحضرية. وفي المناطق الريفية، يوجد (٢) من كل (٥) أطفال دون سن الخامسة فقراء مقابل (١) من كل (٤) أطفال في المناطق الحضرية.

وأوضح التقرير المنهجية العالمية لتحليل أوجه الحرمان المتعددة والمتداخلة مع السياق الوطني لمصر، على أساس المعلومات المتوفرة من البيانات الوطنية، وقياس التقرير الحرمان بناءً على ثمانية أبعاد تحدد رفاهية الطفل وتتضمن: الحصول على المياه؛ والحصول على خدمات الصرف الصحي؛ الحصول على المعلومات؛ ظروف الإسكان؛ الصحة؛ التغذية؛ والتعليم، والحماية.

وجاءت خطة وزارة التضامن الاجتماعي: "إن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تقر بالحاجة إلى القضاء على الفقر والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، خاصة للفئات الأكثر

احتياجاً، وإن توسيع نطاق شبكات الحماية الاجتماعية، وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الحكومة وشركاء المجتمع المدني، وتعزيز التكامل مع الخدمات الأخرى سيساعد على تحقيق تأثير إيجابي نحو الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد. "وأضافت "نحن معنيون بالتركيز على الاستثمار في القوى البشرية، وتحسين مؤشرات التنمية الخاصة بالأطفال".

وجاء بتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: "بأنه على الصعيد العالمي والإقليمي، تحولت دراسة الفقر بعيداً عن النهج التقليدي الذي يقيم الفقر على أساس القياسات المالية وحدها، وقد ثبت أن تقييمات الفقر تتطلب نهجاً أشمل ومتعدد الأبعاد لتحديد التحديات التي تواجهها الأسر بما في ذلك الأطفال التي تعاني من الفقر. وإن هذا التقرير الوطني الذي يحلل الفقر متعدد الأبعاد يقدم مرجعاً متكاملًا نحو معالجة أفضل لفقر الأطفال بجميع أشكاله."

ويشير تقرير اليونسيف في مصر (٢٠١٧) أن الأطفال دون الخامسة هم الأكثر حرماناً بين جميع الأطفال، فنسبة (٣٧٪) منهم يعانون فقراً متعدد الأبعاد، فإن "حالة الأطفال دون سن الخامسة تدعو إلى اتخاذ إجراءات آنية متعددة الأطياف، تشمل الصحة والتغذية والحماية فضلاً عن التعليم، وذلك لكسر الحلقة المفرغة لفقر الأطفال ولكي يمكن الأطفال من البقاء على قيد الحياة والنمو والوصول لكامل إمكاناتهم وقد تم التأكيد على ذلك من كلاً من (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ووزارة الصحة والسكان، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، والمعهد القومي للتغذية، ٢٠١٨).

وأشار التقرير أيضاً إلى بعض الحقائق الهامة بخصوص التغير في نسبة الفقر لإجمالي الجمهورية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٥:

- هناك زيادة في نسبة الفقر وصلت إلى (٤.٧) نقطة مئوية بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٧

، ويرجع ذلك إلى إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها الدولة.

- وأشارت التقارير إلى التغير في نسبة الفقر في الاقاليم الجغرافية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بعام

٢٠١٥، نلاحظ انخفاض نسبة الفقر في اقليم الوجه القبلي ليصل إلى (٥١.٩٪) في بحث

٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل (٥٦.٧٪) عام ٢٠١٥ ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام باقليم الصعيد وقد شهدت باقي الاقاليم ارتفاعاً نسبياً في نسبة الفقر .

- تزيد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الأسرة هو سبب و نتيجة للفقر في نفس الوقت، فهو نتيجة للفقر لأنه ليس لدى الأسر الفقيرة الحماية الاجتماعية الكافية وبالتالي تلجأ هذه الأسر إلى زياده عدد الأطفال كنوع من الحماية الاجتماعية عند التقدم في السن أو الإصابة بالمرض باعتبارهم مصدر للدخل، كما أن الأسرة لديها مسئولية كبيرة في زيادة نسب الفقر بسبب زيادة عدد أفرادها على الرغم من زيادة الدعم بأنواعه (الغذاء - التعليم-الطاقة. الخ) إلا أنه تزيد مع زيادة حجم الأسرة، ويتفق ذلك مع ما جاء بالتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن اليونسف لعام(٢٠١٨).

- (٧٪) فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من (٤) أفراد هم من الفقراء عام

٢٠١٧/٢٠١٨، بينما تزيد تلك النسبة إلى (٤٩.٣٪) للأفراد الذين يقيمون في أسر بها (٦-٧) أفراد.

- (٧٥.٨) من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها (١٠) أفراد أو أكثر هم من الفقراء .

- تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.

وأشار التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد الصادر عن اليونسف لعام(٢٠١٨) والذي يقيس مؤشرات الفقر علي (١٠) دول من بينهم مصر انخفاض المستوى التعليمي هو اكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين (٣٩.٢٪) في ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل (١١.٨ ٪) لمن حصل على شهادة جامعية.

- وبلغت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط (٢٠.١٪)، وبلغت النسبة بين من حصلوا

على شهادة ثانوية (٢٢.٤٪)، وبلغت بين الحاصلين على شهادة إعدادية (٣٤.٤٪)، (٣٨.٣٪)

للمشهادة الابتدائية، (٣٣٪) لمن يحملون شهادة محو الأمية.

- ترتفع هذه النسبة بين الحاصلين على الاعدادية وما دونها، حيث إن (٣٩.٢٪) من الاميين فقراء

في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، مقابل (٤٠.١ ٪) في عام ٢٠١٥.

وبذلك يكون أجاب الباحث علي التساؤل الثاني والذي ينص علي " ما واقع الفقر المتعدد الأبعاد للأطفال
بجمهورية مصر العربية "؟

٢-٧. عرض ومناقشة نتائج التساؤل لثالث الذي ينص علي " كيف يمكن تفعيل دور

الحماية الاجتماعية في مواجهة فقر الأطفال متعدد الأبعاد؟

باطلاع الباحث علي الخطة الإستراتيجية لوزارة التضامن الاجتماعي (٢٠١٨/٢٠١٩)، والتقارير الثانوي لجهاز
التعبئة والإحصاء لعام (٢٠١٩)، للوقوف علي أهم برامج الحماية الاجتماعية للحد من الفقر متعدد الأبعاد
بجمهورية مصر العربية وذلك للإجابة علي التساؤل الثالث وكانت نتائج تحليل المضمون كالآتي:

- تطبيق منظومة الدعم الغذائي ودعم الطاقة (البوتاجاز - الكهرباء) أدى إلي تقليل نسبه الفقراء .
- متوسط ما تحصل عليه الأسرة من مختلف أنواع الدعم (دعم غذائي - دعم بوتاجاز - دعم كهرباء)
حوالى (٦٤٠) جنيه شهرياً أي حوالى (٧٦٨٠) جنيه سنوياً والذي يوضح أثر الدعم فى تخفيض
نسب الفقر .
- ساهم دعم البوتاجاز في تخفيض نسبة الفقر بحوالي (٥.٢ ٪) من السكان، بينما خفض دعم
الكهرباء ما يساوي (٤.٧ ٪) من نسبة الفقراء لإجمالي السكان، وخفض دعم الغذاء نسبة الفقر بحوالي
(٥.٣ ٪)
- تحسين آليات الاستهداف الجغرافي للفقراء حيث تم إعداد خريطة للفقر تحدد فيها الأسر الفقيرة
وأماكن تواجدهم على مستوى محافظات الجمهورية وفي مختلف القرى والمراكز، الذي أعده الجهاز
المركزي للتعبئة العامة والاحصاء من بيانات بحث الدخل والإنفاق للحصول على نموذج يمكن
استخدامه فى تقدير المستوى المعيشي للأسرة ويتم تطبيق هذا النموذج على البيانات الفردية من واقع
بيانات التعداد الأخير .
- كما تم تعظيم الاستفادة من خريطة الفقر من خلال قيام الوزراء والمحافظين ومجالس المدن
والأحياء بالمحافظات بمعرفة التوزيعات الجغرافية للوحدات الإدارية وكذلك معرفة الخصائص

السكانية ونقاط القوة والضعف سواء على مستوى توفير الخدمات والمرافق (مياه - صرف - غاز) وكذلك نسب الفقر والامية.... الخ ومتابعة الإنجاز المحقق على صعيد كل خدمة.

- دعم السلع التموينية حيث تم التوسع في منظومة الدعم الغذائي من خلال زيادة قيمة الدعم للفرد المسجل على البطاقة التموينية الي (٥٠) جنيها شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلك (٢٥) جنيها للفرد شهرياً وذلك في يونيو ٢٠١٧ بدلا من (١٥) جنيها في يونيو ٢٠١٥.

- تطبيق منظومة الخبز المدعم في (٢٧) محافظة، وتخصيص (١٥٠) رغيفاً شهرياً لكل مواطن، ودعم السلع الغذائية الأساسية فيما يعرف بدعم السلع التموينية. ويشير الباحث إلى أن جهود الدولة المصرية المتمثلة في وزارة التضامن الاجتماعي تسعى إلى تطبيق حزمة من الحماية للحد من الفقر بوجه عام ومن ثم ينعكس أثرها علي الأسرة المصرية وبالتالي علي الأطفال وهي كالتالي:

- برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" ، الهدف من البرنامج تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة، يتم صرفها شهريا لضمان نمو الأطفال صحيا وتغذيتهم جيدا، وإبقائهم في المدارس للتعليم، والحد من الظواهر السلبية مثل التسرب من التعليم وعمالة الاطفال وأطفال الشوارع والعمل على حماية الفئات الأولى بالرعاية من المسنين وذوي الإعاقة والايتم والمطلقات والارامل.

- بدأ تنفيذ برنامج تكافل وكرامة في مارس عام ٢٠١٥، وبلغ عدد مستفيدي البرنامج (٢) مليون و (٢٥٠) ألف أسرة من جميع محافظات الجمهورية بلغت تكلفة البرنامج منذ إنطلاقه حتي الآن (٣١) مليار جنيه عام ٢٠١٩.

- برنامج سكن كريم يهدف البرنامج إلى تحقيق التحسن المُستدام للأوضاع الصحية والبيئية للأسر الفقيرة، من خلال مد وصلات مياه الشرب ووصلات الصرف الصحي وبناء اسقف ورفع كفاءة المنازل.

- **برنامج إثنين كفاية** ، ويهدف البرنامج إلى المساهمة في الحد من الزيادة السكانية ونشر الوعي بأهمية تنظيم الأسرة وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية من خلال الجمعيات الأهلية بين الأسر المستفيدة من الدعم النقدي "تكافل وكرامة".

- **برنامج فرصة** لدعم الفئات الأكثر احتياجاً والغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم، عن طريق إتاحة الفرصة للتدريب والتشغيل سواء عن طريق التشغيل المباشر لدي القطاع الخاص وجمعيات المستثمرين والأعمال أو عن طريق إتاحة وتيسير المشروعات متناهية الصغر .

- **برنامج لا أمية مع تكافل وكرامة** يستهدف تخفيض مستفيدات تكافل وكرامة من الأمية عن طريق نشر برامج التوعية والمساهمة في محو أميتهم وذلك بهدف توفير المزيد من الرعاية والاهتمام بالفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع من خلال توفير حياة كريمة وتحسين مستوياتهم المعيشية.

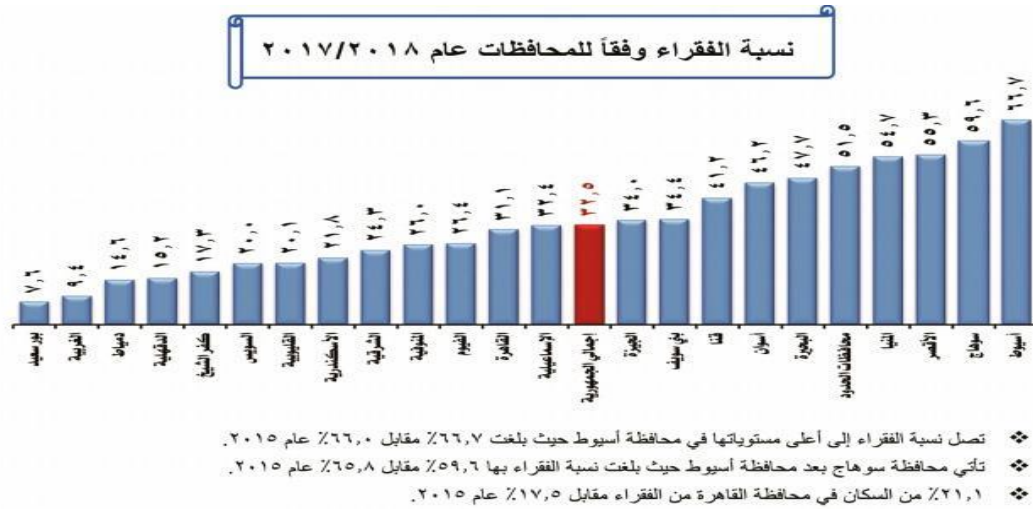
- **مبادرة حياة كريمة** لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية ومساعدة الأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً، وقد تم تقسيم القرى الأكثر احتياجاً بالتنسيق مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** تستهدف القرى التي تزيد فيها نسبة الفقر من (٧٥٪) تضم (٢٧٧) قرية في (١٥) محافظة وأغلبها من الوجه القبلي وتتصدر محافظة أسيوط المرتبة الأولى من حيث نسبة الفقر.
- **المرحلة الثانية:** تستهدف القرى التي يصل فيها نسبة الفقر من (٦٠٪) إلى (٧٥٪) القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخل ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى.

- **المرحلة الثالثة:** نسبة الفقر من (٥٠٪) إلى (٦٠٪) حيث تم اختيار القرى الفقيرة الأكثر احتياجاً لتخفيف حدة الفقر وتقديم خدمات لتحسين مستوى المعيشة.

أما الفئات المستهدفة في المبادرة فهي الأسر الأكثر احتياجاً في القرى المستهدفة والفئات الراغبة في التطوع والشباب القادر على العمل والأيتام والنساء المعيلات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

شكل رقم (٢)



تصميم غلاف وإخراج إدارة تصميم الطبعوعات والرسم - العلاقات العامة

طبع بمطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (بحث الدخل والإنفاق ٢٠١٨/٢٠١٧)

وتنقسم مجالات التدخل في مبادرة حياة كريمة لمكافحة الفقر إلى:

- **تدخلات وخدمات مباشرة:** وتتضمن توفير سكن كريم من خلال بناء أسقف ورفع كفاءة المنازل، ودعم البنية التحتية من صرف صحي ووصلات مياه وخلافه وتنمية الطفولة وإنشاء الحضانات، فضلا عن تدريب وتشغيل من خلال تنفيذ المشروعات.
 - **تدخلات الخدمات غير المباشرة** وتتمثل في تقديم مواد غذائية وتدخلات بيئية، فضلا عن تدخلات في قطاع الخدمات الصحية تشمل قوافل طبية وعمليات جراحية وتوفير أدوية وأجهزة تعويضية تشمل سماعات ونظارات وكراسي متحركة وعكازات، كما تتضمن المبادرة أيضًا تجهيز الفتيات اليتيمات استعدادا للزواج، بما يشمل ذلك من تجهيز منازل الزوجية.
 - **مجال التدريب والتشغيل** وتتضمن المبادرة إقامة مشروعات متناهية الصغر وتفعيل دور التعاونيات الإنتاجية في القرى، وإنشاء حضانات منزلية لترشيد وقت الأمهات في الدور الإنتاجي.
- أما فيما يتعلق بجهود الدولة على مستوى التعليم فتمثلت في زيادة الإنفاق الموجه للتعليم لتبلغ الاستثمارات الموجهة للتعليم (١٠٤) مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك مقارنة (٦٦.١) مليار جنيه في ٢٠١٣/٢٠١٤ بتحقيق معدل نمو بلغ (٥٧%).

مبادرة نور الحياة هدفها مكافحة وعلاج مبكر لضعف وفقدان الإبصار من خلال التشخيص والعلاج المبكر إلى جانب قانون التأمين الصحى الجديد وخفض قوائم الانتظار، والاهتمام بالعلاج على نفقة الدولة وبلغت الاستثمارات الموجهة للصحة (٧٣) مليار جنيه للعام المالى الحالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة (٢٦.١) مليار جنيه فى ٢٠١٣/٢٠١٤ بمعدل نمو بلغ (١٨٠%).

فيما يتعلق بجهود الدولة فيما يخص التوزيع الجغرافى، فكانت الاستثمارات الحكومية الموزعة خلال العام المالى الحالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ على المحافظات بلغت (٢١١) مليار جنيه تم توجيه (١٥ %) منها بحوالى (٣٠) مليار جنيه لمحافظات الصعيد بنسبة نمو (٢٤٧%) مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بما يعكس حرص الدولة على معالجة الفجوات التنموية.

وبذلك يكون الباحث قد أجاب علي التساؤل الثالث الذي ينص علي " ما دور الحماية الاجتماعية في فقر الأطفال متعدد الأبعاد بجمهورية مصر العربية" ؟.

ثالثاً : نتائج وتوصيات البحث :

١. نتائج البحث :

- الأسباب الرئيسية لفقر الأطفال في مصر هي الصحة، والتغذية، وحماية الطفل.
- انتشار الفقر متعدد الأبعاد يختلف اختلافاً كبيراً باختلاف سن الطفل، والموقع الجغرافي، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال والأسر .
- أن الأطفال دون الخامسة هم الأكثر حرماناً بين جميع الأطفال، فنسبة (٣٧%) منهم يعانون فقراً متعدد الأبعاد.
- تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، فبلغت نسبة الفقراء بين الأميين (٣٩.٢%) في ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل (١١.٨ %) لمن حصل على شهادة جامعية .
- وجود تصور سلبي نحو الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية من أجل حماية الأطفال.
- فقر الأطفال في المناطق الريفية أعلى في جميع الفئات العمرية مقارنة بالمناطق الحضرية.
- توجد علاقة بين فقر الأسرة والعنف الموجه ضد الأطفال .

- أنواع الحماية الاجتماعية هي سوق العمل، التأمين الاجتماعي، المساعدات، وتتوافر برامج الحماية الاجتماعية تقدمها الدولة والتي تساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين لكنها غير كافية تماماً.

٢. توصيات ومقترحات البحث :

- من الضروري وجود خطاب وتوجه سياسي واضح وقوى لتكوين رؤية موحدة، وكسب تأييد متخذي القرار وواضعي السياسات وأصحاب المصالح والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز نشر برامج الحماية الاجتماعية والوصول للفئات المهمشة والمستحقة.
- تطوير معايير للحد الأدنى من التعليم والصحة والغذاء بناءً على مبادئ حقوق الإنسان. وهذا من شأنه أن يساعد في تعميم الأهداف التنموية ضمن الحماية الاجتماعية، ويمكن أن يساهم في تكامل أفضل بين السياسات في الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن الغذائي.
- من الضروري الدمج بين جميع برامج الصحة والتغذية للأطفال بين جميع الوزارات المعنية والتوسع في تلك البرامج وزيادة المخصصات المالية لها لتغطية جميع الأسر الفقيرة، ويقترح توفير كوادر بشرية مدربة لديها القدرة علي الوصول لمناطق الفقر والقدرة علي إنشاء والتعامل مع قواعد البيانات وتحديثها.
- ضرورة التوسع في شبكات الحماية الاجتماعية (المساعدات الاجتماعية) لتشمل فئات جديدة مثل : أسر العمالة الموسمية مثل: فئة الصيادين أو المجموعات التي يصعب الوصول إليها مثل المشردين ،ونزلاء المؤسسات الإيوائية والنفسية ...الخ، فضلاً عن سلسلة واسعة من البرامج الفرعية مثل حوافز إتمام الدراسة الثانوية ، وتعليم الكبار ، والمساعدة النفسية ، والقروض الصغيرة والإسكان ،الاهتمام بنشر الوعي والمعرفة لدي الأسر المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بالجهود الحكومية والأهلية .
- أهمية وجود شبكات للأمان الاجتماعي جيدة الأداء، تبين أنها تساعد على الحد من الفقر والتفاوت، وتعزيز إمكانيات الحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم بين الأطفال الفقراء، وتمكين النساء، وكذلك وجود برامج مستدامة للتأمين الاجتماعي تساعد على مجابهة آثار الأزمات على الأسر .

- ضرورة اتباع سياسات فعّالة لتوفير وظائف منتجة تساعد الناس على الدخول إلى أسواق العمل وبناء المهارات سواء أثناء التعافي من الأزمة الاقتصادية أو في الأوقات العادية.
- اتباع أسلوب منهجي في معالجة التفتّت والازدواجية في برامج الحماية الاجتماعية ، مما يساعد في توفير التمويل اللازم، وإرساء الإدارة الرشيدة والحوكمة، وإيجاد حلول مُصمّمة وفقا لظروف كل دولة وكل محافظة أو مديرية.
- من الأهمية الإسراع فى التوسع فى البنية التحتية فى المناطق الأكثر فقرا والفقيرة ، ويقترح تعظيم العمل علي توفير مخصصات مالية لإنشاء المدارس، والمستشفيات الصغيرة والتوسع في إنشاء الوحدات الصحية ، والعمل علي التخلص من العشوائيات، والاستفادة من مراكز الشباب فى الفترة الصباحية كفصول تعليمية للقضاء على أمية الكبار وبالأخص السيدات والفتيات ، وأن تكون مؤسسات الخدمة قريبه من المجتمع حتي تمنع التسرب من التعليم وانتشار الجهل والحرمان من الخدمات الصحية الأساسية ونقشى الأمراض.
- تعزيز العمل علي نشر البرامج التوعوية مثل برامج خفض الإنجاب، والحد من دفع الأطفال إلي اسواق العمل، ونشر والمعرفة لدي الأسر المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بالجهود الحكومية والأهلية ،ويقترح عمل التوعية بآماكن المساعدات التي تقدمها الدولة وكيفية الوصول إليها والحصول علي تلك المساعدات وعمل شراكات بين الوزارات المعنية لتنفيذ تلك البرامج وتوحيد الجهود بهدف نبذ العنف ضد الأطفال .
- بناء قدرات المتابعة والتقييم، وتطوير سلاسل التوريد للمنتجات العينية والتغذية المدرسية للفئات المستهدفة.

المراجع

١. المراجع العربية :

١-١. كتب ودوريات

- أبو سليمان، عبد الوهاب إبراهيم (٢٠٠٥)، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، ط٩، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الإسكندراني، أيمن أحمد أنس (٢٠٠٥) :الفقر وعمالة الأطفال ،دراسة ميدانية على عينة من الأطفال العاملين بمدينة الزقازيق، جامعة بنها،مجلة كلية الآداب ،ع١٢، مج٢.
- الدالي، شيماء عبد العزيز عبد الباسط (٢٠١٨): دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة ، جامعة طنطا ، مجلة كلية التربية ،ع٣٤، مج٧١.
- الطائي، عدي سالم (٢٠٠٨): واقع شبكة الحماية الاجتماعية في العراق , إمكانية تطويرها، مجلة بحوث مستقبلية،ع٢٤.
- العبيدي، كاملة خميس عبد الله (٢٠٠٩)، التحليل السوسولوجي لنظام الحماية الاجتماعية في التشريع الليبي، دكتوراه، جامعة الاسكندرية. كلية الآداب. قسم الاجتماع.
- المهدي، عالية (٢٠١٠) : دراسة فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم في مصر، منظمة الأمم المتحدة للطفولة .
- النشوي، ساري أحمد إبراهيم (٢٠١٩): شبكة الأمان الاجتماعي كآلية للحد من الفقر وتحسين نوعية حياة الفقراء بقطاع غزة، اطروحة (دكتوراه) ، جامعة الإسكندرية. كلية الآداب. معهد العلوم الاجتماعية، شعبة الخدمة الاجتماعية.
- الوزان، أحمد عباس(٢٠٠٨) ، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق رؤية نقدية ومقترحات للتطوير، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ع١٧ .
- حسين، جمال عبداللطيف (٢٠٠٥): الحماية القانونية من المخاطر في ضوء التأمينات الاجتماعية، أطروحة (دكتوراه) ، جامعة طنطا، كلية الحقوق، قسم القانون المدني.
- حمود، هناء عبد الغفار (٢٠١٩)، أثر تمويل برامج الحماية الاجتماعية في نسبة الفقر والبطالة في العراق للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٤، مجلة الادارة والاقتصاد ، ع ٤٢.
- خولة، بن سكيرفة (٢٠١٩) : سياسة الحماية الاجتماعية في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح .
- عبد الحسين، وسن (٢٠١٢) :تأثير الفقر على الأوضاع الإجتماعية للطفل ،مركز أبحاث الطفولة والأمومة، بغداد ، الكتاب السنوي ، المجلد السابع.

- عبد الرحمن، أحمد عبد الرحمن أحمد.: (٢٠١٩) دور برامج الحماية الاجتماعية في تنمية الحياة المعيشية لدى المستفيدين، أطروحة (ماجستير)، جامعة عين شمس. معهد الدراسات والبحوث البيئية. قسم العلوم الإنسانية البيئية.
- عبد الله، خالد عبد الفتاح (٢٠١٧) : الحماية الاجتماعية للأطفال في المناطق الحضرية الفقيرة، المجلس العربي للطفولة والتنمية، مجلة الطفولة والتنمية، ع ٢٨، مج ٧.
- مسعود، محمد صالح عبد الله (٢٠١٢) : تأثير الفقر على إنتشار سوء التغذية في الأطفال اليمنيين، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ع ٣، مج ٢٨.
- مقداد، محمد إبراهيم (٢٠١٦)، وجهات نظر الأسر الفقيرة بقطاع غزة في التحويلات النقدية المقدمة من البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية، قسم الاقتصاد، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- نجيب، سامي (٢٠١١) : في سبيل مواجهة تزايد معدلات الفقر والبطالة، جمعية إدارة الأعمال العربية، القاهرة، ع ١٣٢.

٢-١. نشرات وتقارير:

- استراتيجية الحماية الاجتماعية، وزارة التضامن الاجتماعي، (٢٠١٩).
- التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (٢٠١٧)، مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.
- المجلس القومي للطفولة والأمومة، الدليل الإحصائي للحماية (٢٠١١).
- المركز القومي للتعبئة والإحصاء، القاهرة، المركز القومي للمعلومات (٢٠١٩).
- النشرة المالية الشهرية لوزارة المالية، يونيو (٢٠١٩).
- تقرير منظمة اليونيسيف (٢٠١٧)، فقر اطفال متعدد الأبعاد في مصر.
- خطة وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية (٢٠١٨/٢٠١٩).

٢. المراجع الأجنبية :

- N.Y. UNDP(2010).UNDP. Human development report
- World Bank (2010), Social protection (Data acceded) October 31)
- Heba Ellaithy ,(2001). Evaluating the Social Fund for Development Programs to Alleviate Policies and poverty alleviation Programs in Egypt " Center for Economic and Financial Research and Studies, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Egypt.
- land, F, (2009).social protection and the informal economy (N.Y, Free press,

3. مقابلات شخصية :

- مقابلة مع معالي وزيرة التضامن الاجتماعي د/ نيفين القباج

ملحق

إطار مقابلة شخصية مع السيدة الدكتورة / وزيرة التضامن الاجتماعي

معالي الوزيرة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يقوم / ياسر محمد عبدالسلام محمد - الطالب بمرحلة الماجستير المهني بإجراء بحث بعنوان " دور الحماية الإجتماعية في الحد من فقر الأطفال متعدد الأبعاد" ولا يسعنا سوى تقديم خالص الشكر وعظيم التقدير لمساهمة سيادتكم الإيجابية والبناءة ولرأيكم القويم والرشيد الذي سيثرى هذا البحث ويدعمه.

الباحث

ياسر محمد عبدالسلام محمد

تم مناقشة المحاور التالية :

١. مدى إنتشار فقر الأطفال متعدد الأبعاد فى مصر .
٢. سياسات الحماية الإجتماعية الموجهة لحماية الأطفال من الفقر متعدد الأبعاد .
٣. المقترحات لتفعيل آليات تنفيذ سياسات الفقر المتعدد للأطفال.